https://doi.org/10.54809/jkss.vi4.144

گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

اثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١)

سۆران علی محمود

كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية

Soran.mahmood@univsul.edu.iq

أ.م. د. ماردين محسوم فرج

كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية

Mardin.faraj@univsul.edu.iq

الملخص

تعد العراق من البلدان النفطية الهامة، وانها تعتمد على الإيرادات النفطية في تعبئة مواردها المالية وتحقيق التوازن الخارجي، فانخفاضها او ارتفاعها ينعكس بشكل مباشرعلى الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وكذلك على عملية التنمية الاقتصادية في البلد. يهدف هذا البحث إلى بيان قياس أثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي اللذين يعتمدان على بيانات السلاسل الزمنية، واستخدام طريقتي (FMOLS,DOLS)و(OLS)، واخيراً توصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها: على الرغم من الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني، إلا إن مساهمة أسعار النفط كان ايجابياً على كل من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، حيث إن ارتفاع أسعار النفط ساهم ايجابياً على رصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١)، وبناء على ذلك فإنه من الضروري العمل على التنوع الاقتصادي في العراق وتنويع مصادر الإيرادات العامة من اجل تحقيق التنمية المستمرة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، العراق.

Recieved: 17/5/2022
Accepted: 11/7/2022

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

لمقدمة :

يعد النفط من السلع الاستراتيجة التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي وموازين المدفوعات والصادرات الخارجية لها، تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوة العرض والطلب. إن التغيرات في اسعارالنفط (ارتفاع اوانخفاض) لها آثارها المباشرة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العالم بشكل عام وفي الدول النفطية بشكل خاص.

وتعد العراق حسب تقارير البنك المركزي العراقي من الاقتصادات النفطية، حيث يبلغ النفط ا كثر من (٩٠٪) من الصادرات العراقية، ويصل الاحتياطي المؤكد منه إلى (١١٢ مليار برميل). إنَّ العراق كغيرها من الدول النفطية كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل عمليات التنمية. لاشك ان تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية تؤثر على الموازنة العامة في العراق،حيث أدت تقلبات أسعار النفط الى وجود ازمات حقيقية في العراق نتيجة الاعتماد على النفط كمورد رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الاتية:

هل كان هناك أثر لتغيرات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

هل كان هناك أثر لتغيرات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

أهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة، وكذلك الأهمية التي تكسبها الموازنة العامة باعتبارها المرآة التي تعكس نشاط الدولة، وتسلط هذا البحث على التأثيرات التي تخلفها أسعار النفط في الاقتصاد العراقي الذي يعتبر النفط مصدراً أساسياً للدخل و الإيرادات العامة، اذ ان المعرفة المسبقة بالتأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح التأثيرات السلبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق وتقلبات اسعار النفط في العراق، ثم قياس اثر تقلبات اسعار النفط في كل من(رصيد الحساب الجاري، رصيد الموازنة العامة).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيات مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٢١)

هناك علاقة ارتباطية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٢١)

نطاق البحث:

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي . زمانيا: البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١).

منهجية البحث:

لأجل الإجابة على تساؤلات مشكلة البحث تم اتباع منهج التحليل الكمي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(FMOLS,DOLS) و (Co-intigration) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقي، وكذلك الاستعانة ببرنامج E-views ٩.

هيكلية البحث: ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، يتناول المبحث الاول (الإطار النظري المفاهيمي لتقلبات حول اسعار النفط والموازنة العامة وميزان المدفوعات والعلاقة بينهما)،في حين خصص المبحث الثاني بالجانب التطبيقي تقديرالنماذج القياسية واختيار أفضل نموذج،واخيراً توصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت اثر تغيير أسعار النفط على المتغيرات الكلية، الا اننا بالرجوع الى هدف الدراسة نركز على الدراسات التي هدفت الى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

أولا:الدراسات الأجنبية:

دراسة(٢٠٢١,Okiemy , Mbongo) هدفت الى تحليل تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول افريقيا جنوب الصحراء((SSA، وهي إثيوبيا ، غامبيا ، مالي ، موزمبيق ، السنغال، تنزانيا وأوغندا. ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج النظري والتحليلي باستخدام اللوحة (panel-ARDL). توصلت الدراسة الى أن سعر النفط ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المدى القصير للمجموعة((SSA، ولكن لها تأثير سلبي كبير في المدى الطويل.

هدفت الدراسة (٢٠١٨,Adedokun) الى تحليل آثار صدمات النفط على العلاقة الديناميكية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في نيجيريا وكيف تنقل أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة(١٩٨١-٢٠١٤) باستخدام (SVAR) و(VAR)(VECM). وتوصلت الدراسة الى أن صدمات أسعار النفط تنبأت بأثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، في حين أن القوة التنبؤية لصدمات عائدات النفط قوية جدًا في المدى القصير والمدى الطويل.

وفي نفس الاتجاه قام(٢٠١٨,Sakanko at.el) بدراسة تأثير تقلب أسعار النفط في ميزان المدفوعات النيجيري للمدة (١٩٨٠ -٢٠١٧)، وذلك باستخدام نموذج(ARDL) ، ونموذج الانحدار الذاتي الشرطي غير المتباين ((ARCH EGARCH-M))، فقد توصل الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تقلبات في أسعار النفط وعجزميزان المدفوعات في نيجيريا، ولعل السبب في ذلك يرجع الى الاعتماد المفرط في الاقتصاد النيجيري على النفط والإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة والصادرات غير النفطية.

وقيمت دراسة (٢٠١٨,Qwader) بوضوح تأثير تغيرات أسعار النفط في بعض متغيرات الميزانية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٥)، وتم استخدام التحليل القياسي ونموذج(OLS) ،وتوصلت الدراسة الى نتيجة أن هناك اثراً إيجابياً لأسعار النفط على الإيرادات والنفقات الحكومية، بينما اثره في صافي رصيد الموازنة كان سلبياً خلال المدة الدراسة.

ثانياً:الدراسات العربية:

دراسة(عايدة ونورالدين، ٢٠٢١) هدفت إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٩) ولتحقيق الهدف تم استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية، كنماذج الإنحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها على الرغم من عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، الا أن نتائج نموذج(VAR) أظهرت الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال مدة الدراسة.

بينما دراسة(عبداللاوي واخرون، ٢٠١٧) تناولت أثر تقلبات أسعار البترول في الميزان التجاري في الجزائر للفترة (١٩٨٥-٢٠١٥)،فقد توصلت الى نتيجة مفادها ان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع تتسبب في عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.

دراسة (الدليمي والدليمي،٢٠١٨) هدفت الى قياس وتحليل اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، واعتمدت الدراسة على نهج (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات اثر معنوي بين اسعار النفط الخام وصافي رصيد الموازنة العامة.

ثالثاً:الدراسات العراقية

اما بالنسة للدراسات العراقية، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والموازنة العامة بالآعتماد على منهج(التحليل الوصفي) منها دراسة(موسوي،٢٠٠٩)، (البصام والشريدة،٢٠١٣) (الضامن،٢٠١٦) (علي وآخرون،٢٠١٦)، (عطشان،٢٠١٧) ،(علاوي،٢٠١٩).

دراسة (كريم و فرج ،٢٠١٩) هدفت الى قياس تقلبات اسعار النفط في الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨). وتم استخدام التحليل، فقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان هناك علاقة طردية وايجابية بين الأسعارالعالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة، اي ان الزيادة في الأسعار العالمية للنفط ينعكس بصورة مباشرة على الموازنة العامة.

دراسة(شهيب واخرون،٢٠٢٠) هدفت الدراسة قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام منهجية (Engle-Granger)، كما توصلت الدراسة الى ان العراق يعتمد بشكل مباشر على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة من جانب ويعتمد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية من جانب اخر لهذا يعتمد وجود عجز في الموازنة العامة والميزان التجاري على القطاع النفطي، الا ان النتائج القياسية اكدت عدم وجود علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط و العجز في الموازنة العامة و ميزان الدفوعات العراقي خلال مدة الدراسة.

وتختلف الدراسة عن باقي الدراسات الاخرى من خلال :

المكان والمدة التي يتم دراستهما في البحث الذي يوجد فيها تأثير كورونا فايروس على الاقتصاد العالمي بشكل كبير. اضافة إلى أنه هناك اختلاف في منهج التحليل الكمي والمتغيرات المستخدمة بين هذه الدراسة والدراسات الاخرى.

المبحث الأول

الاطار النظري لسعر النفط والموازنة العامة وميزان المدفوعات

أولاً : مفهوم وأهمية النفط و العوامل المؤثرة فيه

١- مفهوم سعر النفط واهميته:

يعرف سعر النفط الخام بأنه قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان و مكان معين ومعلوم، او السعر النفطي يقصد به القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل(الدليمي والدليمي،٢٠١٨:٣). يعد النفط ذات اهمية استراتيجية في الاقتصاد العالمي منذ اكتشافه تجاريا في بداية القرن الماضي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي واجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية اذ تشكل عوائد النفط المصدر الاساس لتمويل برامج التنمية الشاملة فيه ، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بدرجة كبيرة، فاقتصاده نفطي من الدرجة الاولى اذ تغذي الايرادات النفطية موازنة الحكومة بجزء كبير من مواردها، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني (كيطان،٢٠١٩ :١١٦). ان سعر النفط يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار،مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعارها غير مستقرة، وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل سبعينات القرن الماضي ولحد الان، وان الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على مجموعة عوامل من أهمها:

العوامل الاقتصادية: ومن أبرزها:

الطلب العالمي على النفط: يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط من اهم الاسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها اسواق النفط، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مطردة ودفع بالسعر نحو الأعلى والذي انعكس بشكل إيجابي على أداء الاقتصاد العالمي والعكس صحيح في حالة انخفاض الطلب عليه(كريم وفرج،٢٠١٩: ١٩٦).

العرض العالمي للنفط : يعتمد العرض العالمي للنفط على الاحتياطات المثبتة ومدى تطورها في البلدان المنتجة واكتشاف العديد من الاحتياطات النفطية الجديدة في هذه البلدان والطاقات الانتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها، فان زيادة هذه الاستكشافات أو تعطلها سوف يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الاسعار المحددة ومن ناحية أخرى فان الارتقاء في أسعار النفط يوفر حافزا اقتصاديا لتطوير واستغلال الحقول النفطية المكلفة نسبيا خارج مناطق البلدان المنتجة للنفط كما حصل في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي مما اجبر منظمة الاوبك على تخفيض إنتاجها لدعم الاسعار، كما إن الذروة النفطية التي تنبأ الخبراء النفطيون بوصولها قد لعبت دورا بارزا ومهما في تصاعد الاسعار في السوق النفطية.

تغيرات اسعار الصرف: نظرا لارتباط اسعارالنفط بالدولار الامريكي لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية ونقدية فان اي انخفاض في قيمته او سعر صرفه يؤثر سلبا على انخفاض قيمة وسعر النفط والعوائد النفطية في السوق الدولية، ويؤدي الى حدوث اضرار اقتصادية كبيرة تتحمل اعباءه الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء علما ان المستفيد الوحيد من تغيرات صرف الدولار هي الولايات المتحدة الامريكية (حسين و محيميد، ٢٠١٨: ٢٨٣- ٢٨٤).

المضاربة: يعتبر عامل المضاربة من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها والتي تؤثر في الطلب على النفط الخام، وذلك من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الاسواق المالية للدول الصناعية، حيث ادت المضاربة في السنوات الاخيرة الى جعل السوق النفطية ملاذا امنا لتحقيق الارباح، الامر الذي ادى الى رفع سعر برميل النفط الى مستويات غير مسبوقة.

مصادر الطاقة البديلة:لن يكون لها أي تأثير على المدى القريب حيث إن النفط يلبي أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي، وإن أغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط والغاز، الا ان هذه المصادر والبدائل للنفط يعتبر ضمن العوامل المؤثرة في سعر النفط في المدى البعيد(Henriques & Sadorsky,٢٠٠٨).

العوامل السياسية: ان للعوامل السياسية دوراً كبيراً في التأثير في اسعار النفط خصوصا في اوقات الازمات او الاختلال في هيكل سوق النفط العالمي فللقرار السياسي دور كبير لا يقل عن بقية العوامل في التاثير على اسعار النفط وعلى سبيل المثال قرار خفض الانتاج الذي اقرته منظمة الاوبك لاكثر من مرة اثر في اسعار النفط الخام(شهيب واخرون، ٢٠١٩: ٢٦١).

العوامل الطبيعية: الكوارث الطبيعية المرتبطة بعامل المناخ وخاصة ما ينجم عن الاعاصير التي تحدث في خليج المكسيك والولايات المتحدة الامريكية كاعصار كاترينا وارما لهما اثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة في هذه البلدان والذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض معدلات الانتاج(حسين ومحيميد،٢٠١٨: ٢٨٤-٢٨٥).

ثانياً : مفهوم وأهمية الموازنة العامة وميزان المدفوعات

١. مفهوم وعناصر الموازنة العامة:

يختلف تعريف الموازنة العامة باختلاف وجهات النظر او الزاوية التي ينظر إليها فقد يعرف من خلال وجهة النظر الإدارية و الرقابةعلى انها تقدير تفصيلي لنفقات وايرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده اجهزة الدولة وتعتمده الهيئة التشريعية،اما مفهوم الموازنة العامة من وجهة النظرالاقتصادية ، فقد اختلف ايضاً باختلاف الدور الذي تقوم بها الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الاطار يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها الأداة التنظيمية التي تمكن الدولة من تحقيق الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة خلال فترة زمنية محددة ، أي أن الخطة المالية للدولة للعام المقبل يتم إعدادها من خلال الخيارات السياسية والاقتصادية للسلطات العامة (زيارة ودعدوش،٢٠١٩: ٣٣٥). وتعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية لدولة ترمي الى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع ما. وهي بمثابة المرآة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار أن السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق، ولا يمكن أن تنفق دون الحصول على الموارد اللازمة، لذا فان بنود الموازنة تعكس أنشطة الدولة وتبين أهدافها.

وتتضمن الموازنة العامة للدولة جانبين، جانب الإنفاق العام الذي يشمل مخصصات الأجور والرواتب؛ النفقات الجارية والاستثمارية، وكذلك الاعتمادات لاستخدامات رأس المال و تحويلات رأس المال، بينهما جانب الإيرادات العامة للدولة؛ والتي تعتمد بشكل أساسي على عائدات الضرائب والرسوم المختلفة، وكذلك الإيرادات الرأسمالية مثل القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية، وعائدات أقساط القروض المستحقة على الدول الأجنبية.

عجز وفائض الموازنة العامة:

التوازن في الموازنة العامة يقصد به ان يكون الايرادات العامة والنفقات العامة متساويا، أي أن إجمالي النفقات يجب أن لا يتجاوز الإيرادات ، لان بزيادة النفقات على الايرادات يحدث عجز في الموازنة العامة، وكذلك الحال مع الايرادات التي لا ينبغي ان تتجاوز النفقات الاجمالية، لانه من خلال زيادة الايرادات على النفقات يحدث الفائض، وهذا ما دعا اليه الفكر الكلاسيكي في الماضي الذي رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الدولة المحايدة)، وعدم القبول بوقوع العجز والفائض في الموازنة العامة، ولكن بعد اتساع وظائف الدولة (الدولة المتدخلة) تبدل هذه الافكار، فقد اصبح مبدأ التوازن من الصعب تحقيقه في الموازنة او حتى في الميزان التجاري، والسبب في ذلك يرجع الى تشابك العلاقات بين القطاعات والافراد والدول، لذا اصبح من اللازم ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لانه اداة مهمة لاحداث التوازن. ففي حالة حدوث عجز يمكن للحكومات التدخل وتمويل المشاريع العامة والخدمات الاجتماعية(لفتة وابادي،٢٠٢٠: ١٤٣). ويشمل البنود الاتية:

العجز والفائض في ميزان المدفوعات:

ان الحسابات الاجمالية لميزان المدفوعات يجب ان تكون متساوية في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث إن كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لابد ان تظهر قيمتها في الجانب المدين للميزان(سلمى،٢٠١٥: ١١١).

تعد حالة اختلال ميزان المدفوعات من الحالات الاكثر شيوعا له ولاسيما في البلدان النامية، فالاختلال في الميزان هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات البلد ومقبوضاتها، ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اذا تحقق فائضا او عجزا، وهذا الخلل لابد من ازالته من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال مفاده ان التساوي المحاسبي تم بطريقة مفاجئة غير مهيأة للاستقراروالثبات، ويلزم دراسة كافة عناصر ميزان المدفوعات من اجل معرفة موضع الخلل هل هو في ميزان الخدمات او المعاملات الراسمالية او انه في الميزان التجاري. ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الاثر الذي ممكن ان يخلفه(جليل وحمدون،٢٠٢١: ٢٦٧).

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائضاً اذا كانت قيمة الواردات اقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا اذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، اما اذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول ان الميزان التجاري في حالة التوازن(سلمى، ٢٠١٥: ١٠٦).ويشمل ميزان المدفوعات البنود الاتية:

حساب العمليات الجارية(الحساب الجاري): الميزان التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

حساب التحويلات من جانب الواحد.

حساب رأس المال: رؤوس الأموال طويلة الاجل و رؤوس الأموال قصيرة الاجل.

حساب صافي الاحتياطات الرسمية.

حساب السهو والخ

ثالثاً : العلاقة بين سعر النفط و الموازنة العامة وميزان المدفوعات:

إن وضعية الموازنة العامة للدولة تنعكس على وضعية ميزانها التجاري، على اعتبار أن العجز في الميزان التجاري(ميزان المدفوعات) هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة(عجز داخلي) وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائيا إلى العجز الخارجي، الا ان هذه العلاقة قد لا تكون بهذا الشكل في الدول التي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية، حيث ان هذه الدول تحصل على اغلبية ايراداتها من ريع هذه الموارد أي في هذه الحالات ان العجز الخارجي يؤثر مباشرا على العجز الداخلي: أي ان العلاقة هناك ارتباطية بين التوازن الداخلي و التوازن الخارجي.

اما بالنسبة لسعر النفط؛ الموازنة متكونه من الايرادات والنفقات، يؤثر اسعار النفط بصورة مباشرة على الايرادات العامة والنفقات العامة، مما يعني ارتباط الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دوليا. وتمارس العائدات النفطية تأثيرا مباشرا على الموازنة العامة للدولة النفطية سواء كان ذلك بالارتفاع او بالانخفاض، فأي تغير يطرأ على الايرادات النفطية أو اسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز (آل طعمة وعطشان،٨:٢٠١٧)، وان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والانفاق العام سواء أ كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة العوائد النفطية أو بصورة غير مباشر عن طريق زيادة الدخول والاستثمارات. هذا يعني القرارات الاقتصادية في البلدان النفطية ارتبطت بتقلبات النفط الخام(الدليمي والدليمي، ٢٠١٨: ٤).

اما بالنسبة لاثر تغير أسعار النفط في ميزان المدفوعات، فلا يختلف كثيراً عن الموازنة العامة، حيث يخلف ارتفاع أسعار النفط تحسنا في الميزان التجاري للدول المصدرة للنفط، وكذلك زيادة صادراتها التي تطغي عليها المنتجات النفطية ومن ثم يسجل تحسنا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول . وأيضا تكون النتائج عكسية في حالة الانتكاسات النفطية،اذ تسجل الدول النفطية نتائج سلبية على جميع الأصعدة والمستويات(زغاشو و وكرماني،٢٠١٩: ١٦٩). اما في حالة انخفاض اسعار النفط العالمية ، فانها سوف تؤدي الى انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية الامر الذي يؤدي الى ان تسحب الكثير من الدول الريعية اموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري او اللجوء الى الاقتراض ، اضافة الى تدهور شروط التبادل التجاري واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين مدفوعاتها، لكن في نفس الوقت هناك امور تكون في صالح هذه الدول (زيارة ودعدوش،٢٠١٩: ٣٣٧).

المبحث الثاني

الإطار العملي لقياس أثر تغير أسعار النفط في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

أولاً:تحليل واقع سعر النفط والموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق:

١.سعر النفط: أن عمليات التنمية في العراق كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية وقد مرت أسعار النفط بعدة المراحل التي أدت الى اضطرابها وعدم استقرارها خلال عقود الأربعة السابقة، حيث ارتفعت أسعارها بسبب الحرب الإيرانية-العراقية، واستمرت هذا الارتفاع لغاية(١٩٩٤)، ثم بدأت بالانخفاض نتيجة لازمة الدول الاسيوية بحيث وصل سعر البرميل الى (١٢) دولار في (١٩٩٨)، واستمرت أسعار النفط بالاضطراب والتقلب نتيجة

لخضوعها الى عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية، يتضح من الشكل (١-أ) تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة(٢٠٠١-٢٠١٤)، اذ يتضح ان أسعارالنفط في تزايد مستمر ومعدل نمو متأرجح ويعود سبب زيادة أسعار النفط خلال هذه الفترة الى الانتعاش الاقتصادي في الدول الاسيوية وخروج روسيا من ازمتها السابقة.

لقد شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً اذ ارتفع أسعار النفط من (٦١,١) دولار للبرميل عام (٢٠٠٩) الى (١٠٧,٥) دولار للبرميل عام(٢٠١١) شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً ووصلت الى مستويات قياسية غير مسبوقة ، اذ بلغ سعر النفط (١٠٩,٥) دولار للبرميل، الا ان ظهور المنظمات الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي

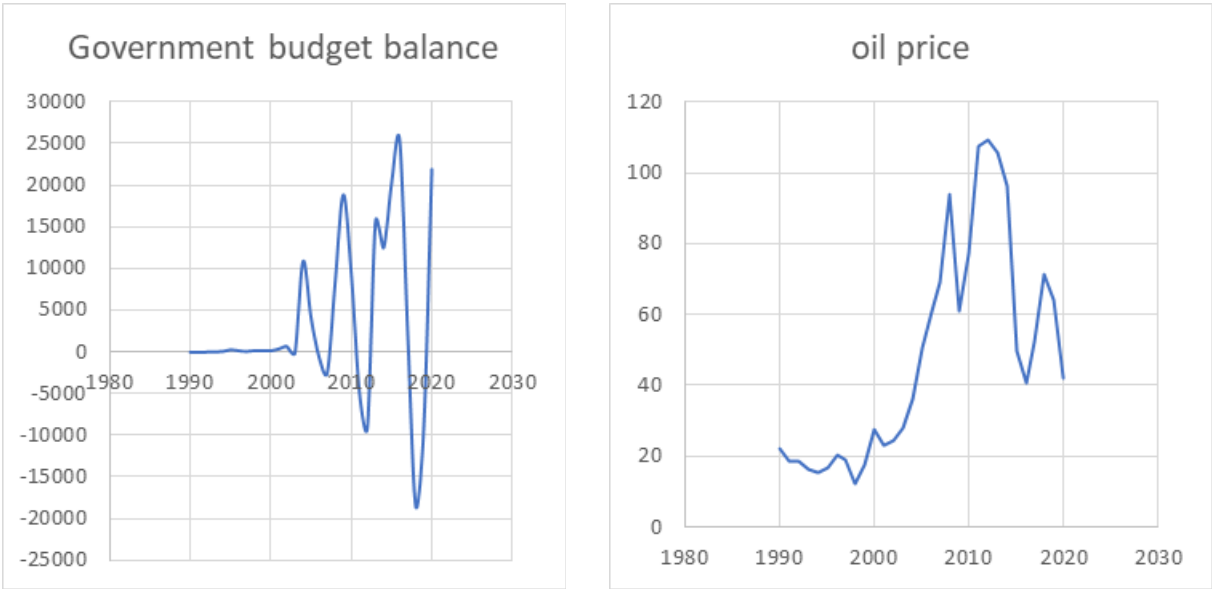

الشكل (١)تطور أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة و الميزان التجاري في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

1.البنك المركزي العراقي،تقارير السنوية للسنوات محتلفة(٢٠٠٣-٢٠٢٠). و وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،جهاز الإحصاء لسنوات متفرقة.

2.قاعدة بيانات منظمة https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/335.htm

3.قاعدة بيانات https://www.indexmundi.com/iraq/

ساهم في انخفاض أسعار النفط بشكل الكبير اذ وصلت سعر البرميل ل(٤٩,٥) عام(٢٠١٥). سجلت أسعار النفط احدى اعلى التقلبات التاريخية خلال عام(٢٠٢٠) وصلت سعر النفط (٤١,٦) دولار للبرميل ويرجع هذا الى انخفاض الطلب العالمي على النفط وإغلاق حركة الملاحة الدولية بسبب خطورة الوباء (Covied-١٩).

٢.الموازنة العامة: ان الظروف التي مر بها العراق خلال فترة التسعينات من القرن العشرين نتج عنها اثار سلبية، من زيادة الإصدار النقدي الجديد واستنزاف الاحتياطيات النقدية في العراق نتيجة لتقيد التجارة الخارجية وتجميد

ارصدة العراق في الخارج، وانعكست هذه الظروف على الموازنة العامة في العراق ويظهر من الشكل(١-ب)، بعد عام (٢٠٠٣) ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية شهدت الموازنة العامة فائضاً بسبب زيادة الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٠) باستثناء عام(٢٠٠٩)الذي سجل عجزاً بسبب انخفاض أسعار النفط إثر تداعيات الازمة المالية العالمية.

اما المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) فان الصدمة المزدوجة المتمثلة بالركود الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط العالمية وارتفاع حجم الانفاق الحكومي على الحرب مع داعش أدى الى اختلال الموازنة العامة وحصول حالة العجز فيها، وبعد ان تحسنت أسعار النفط في العام ٢٠١٧ حققت الموازنة فائضا (زيارة ودعدوش، ٢٠١٩: ٣٥٥).

٣. ميزان المدفوعات : يبين من خلال الشكل (١-ج)، ان ظروف الاقتصادية الى اثرت على معظم متغيرات الكلية في العراق من ضمنها على ميزان المدفوعات و بنودها، لان الاقتصادي العراقي كان شبه مغلق خلال نصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين وأن ميزان المدفوعات في العراق قد شهد حالة عجز شبه دائمي خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت عجز في ميزان المدفوعات من(-٢,٤١٨)مليار دولار عام(١٩٩٠)لتصل الى(-٧,٠٧٦) مليارردولار في عام (١٩٩٢)، على الرغم من انخفاض تدريجي في نسبة العجز في ميزان المدفوعات، الا ان هذا عجز استمر لغاية(٢٠٠٤) نتيجة الحروب المتتالية والعقوبات الدولية والحصار الاقتصادي (Faraj,Saeed,٢٠٢١)، وقد تحسن وضع التجارة الخارجية خلال المدة(١٩٩٧-٢٠٠٢) تحسناً طفيفاً بسبب تطبيق البرامج النفط مقابل الغذاء.

اتجهت السياسة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ لتحرير وربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية، كما وانها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى في تحقيق فوائض مالية ضرورية(زيارة ودعدوش، ٢٠١٩: ٣٥٦). و ان ميزان المدفوعات في العراق قد شهدت حالة الفائض شبه الدائم على طول مدة(٢٠٠٥-٢٠١٩) باستثناء عامي(٢٠٠٩ و٢٠١٥)،ولكن هذا الفائض قد تناوب بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى وليس على وتيرة.

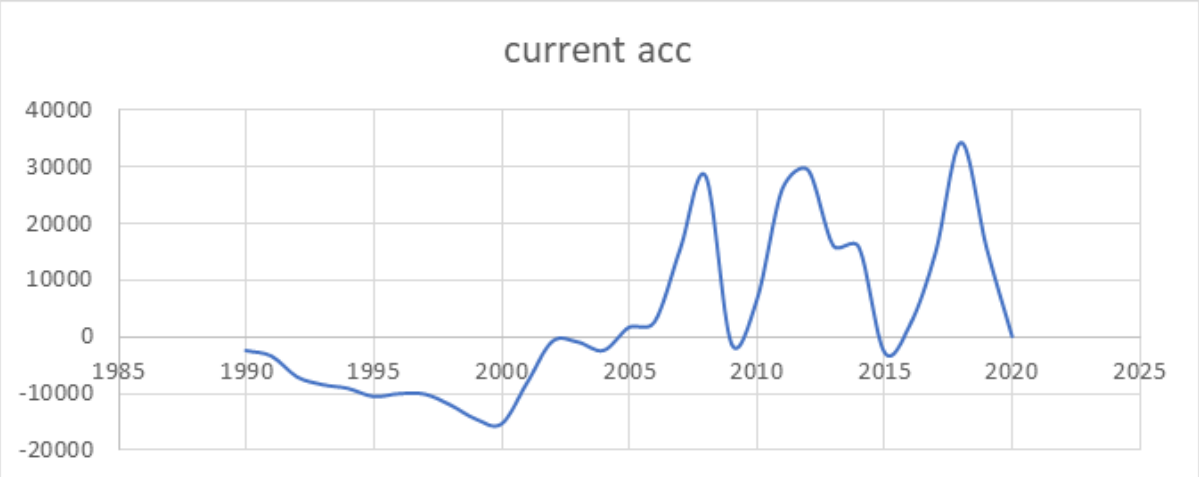

ثالثاً: متغيرات البحث

١.المنهجية ووصف النموذج

يهدف هذا المبحث إلى بيان وتحليل أثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق، حيث تم استخدام البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، ويوضح الجدول رقم(١) بوضوح المتغيرات المستخدمة في الحالية

الجدول (١): تعريف متغيرات الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات المستخدمة
الناتج المحلي الاجمالي(GDP)	تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة(٢٠١٥) وتم الحصول عليه من البنك الدولي.
ميزان المدفوعات(رصيد الحساب الجاري)(AC)	صافي رصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي،والبنك المركزي العراقي.
رصيد الموازنة العامة(BUD)	صافي الموازنة العامة وتم الحصول عليه من البنك المركزي العراقي.
سعر النفط(P)	سعر النفط الخام بالدولار الأمريكي وتم الحصول علية من قاعدة بيانات منظمة اوبيك
انتاج النفط(POIL)	عبارة عن (١٠٠٠ برميل/يوم) وتم الحصول علية من قاعدة بيانات منظمة اوبيك
سعر الصرف(EXC)	قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي و تم استخدام السعر الموازي للدينار العراقي
معدل التضخم(IN)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتم الحصول عليه من االبنك الدولي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، تم التعبير عن النماذج على النحو الاتي:

النموذج (١)..... (Exc , Gdp, F(P= Bud

النموذج (٢)..... (CA= F(P, in, Poil,D1

ويتم استخدام دالة اللوغاريتم للنموذج وصيغته:

النموذج (١) اللوغاريتم المزدوج $B_0 + B_1 LP + B_2 LGdp + B_3 LExc + U_t = LBud$

النموذج(٢)نصف اللوغاريتم $LAC = B_0 + B_1 P + B_2 INF + B_3 Poil + B_3 D1 + U_t$

حيث إن

BUD = رصيد الموازنة العامة

P = سعر النفط

GDP = الناتج المحلي الاجمالي

CA = صافي رصيد الحساب الجاري

INF = معدل التضخم

Exc = سعر الصرف الدينار العراقي مقابل دولار

Poil = انتاج النفط

B_0, B_1, B_2, B_3 = معلمات المتغيرات في المعادلة

D1 = المتغير الوهمى

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ (Ut)، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والتي لم يتم إدراجها في البحث. كما تم ادخال المتغير الوهمي خاصة بالازمات المالية وتفشي جائحة كورونا على النموذج الثاني.

٢.عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر تغيرأسعار النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، فإن نتائج التقدير كانت على النحو الآتي :

أ: الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

وهناك العديد من الطرق المستخدمة لاجل اختبار بيانات السلاسل الزمنية، الا اننا اعتمدنا في الدراسة الحالية على اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرارية البيانات الجدول رقم(٢) يعرض نتائج تلك الاختبار :

الجدول (٢):نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

	ADF : Augmented Dickey-Fuller			
	Level (المستوى)		1st Difference (جذور الوحدة)	
Variables	Intercept	**Trend**	**Intercept**	**Trend**
Pp	5354,٠	8197,٠	*٠,٠٠15	*٠,٠٠75
Gdp	7942,٠	0650,٠	*٠,٠٠٠١	*٠,٠٠15
Exc	8017,٠	8051,٠	*٠,٠٠٠4	*٠,٠٠29
Bud	**0.020	**0491,٠	**٠,٠101	***٠,٠517
Poil	8657,٠	**0312,٠	*٠,٠٠٠0	*٠,٠٠٠3
inF	1065,٠	٠,1534	*٠,٠004	*٠,٠025
CA	٠,١٩٢٠	٠,١٠٦٢	*٠,٠٠٠٣	*٠,٠٠٢١
مستوى المعنوية عند (١٪ *) و(٥٪ **) و(١٠٪ ***) على التوالي.				

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-views9 .

يظهر أن جميع المتغيرات (سعرالنفط ،الناتج المحلي الإجمالي،سعرالصرف، انتاج النفط ، التضخم، رصيد الحساب الجاري) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (١٪، ٥٪)على التوالي ، ماعدا رصيد الموازنة الثابتة في المستوى والفرق الاول. وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب: التكامل والتكامل المشترك (/ Johannsen test Co -Integration Analysis)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، نذكر أنه وبما تكون هناك سلاسل زمنية لهما درجة التكامل (I(١)) نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٢).

الجدول (٣)

الجدول (٣) اختبار التكامل المشترك لنماذج البحث

النموذج(١)	الفرضية الصفرية	قيمة(Trace Statistic)	القيمة الحرجة	Prob**
الموازنة العامة	لايوجد*	٨١,٣٨٢٥٥	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
الناتج المحلي الاجمالي	**على الأقل١***	٤١,٣٢٨٤١	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٠١٥
سعر النفط	على الأقل ٢*	١٦,٦٦٧٨٤	١٥,٤٩٤٧١	٠,٠٣٣٢
سعر الصرف	**على الأقل ٣**	٠,٨٨٥١٨٢	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٣٤٦٨
نتائج الاختبار: وجود ثلاثة متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج(٢)	**الفرضية الصفرية**	**قيمة(Trace Statistic)**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
رصيد الحساب الجاري	لايوجد*	٦٦,٦٢٥٨٣	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٤
سعر النفط	على الأقل ١*	٣٣,٣١٣٤٩	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠١٨٩
التضخم	على الأقل ٢	٦,٤٦٥٦٣٧	١٥,٤٩٤٧١	٠,٦٤٠٥
انتاج النفط	على الأقل ٣	٠,٠٠١٢١٥	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٩٧١٧
نتائج الاختبار: وجود (٢) متجهين متكاملين،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-views٩.				

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (٣) نتائج اختبار أثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن للقيمة الإحصائية أثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، ويوجد ثلاث متجهات متكاملة في النموذج (الاول)، ومع وجود متجهتين متكاملتين في النموذج الثاني.

ج:تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

بعد تحديد علاقة التكامل المشترك، تأتي الخطوة اللاحقة في الاختبار، وهي تصميم وتقدير النموذج لبيان اثر تغير سعرالنفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبار السابق، وخلال عدة محاولات اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية. وتعدّ طريقة (Cointe-Cointegrating Regression) تقدير النماذج من خلال نموذجي((DOLS FMOLS))؛ لأن متغيرات الدراسة استقر بعد أخذ الفرق الأول تحقيق استقرارية البواقي عند المستوى بوساطة اختبار((ADF ، وهذه النماذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة والإشارة). وفي الجدول (٤) المعلمات المقدرة الواردة:

الجدول (٤) تقدير المعلمات من خلال استخدام النموذج(FMOLS،DOLS)

خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١)

النموذج(١) الخاصة بالموازنة العامة		
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة(Cof.)	مستوى المعنوية
سعر النفط(P)	١,٨٤٧٤٧٤	٠,٠٨٧٧
الناتج المحلي الاجمالي(Gdp)	١,٢٣٨٤٧٧	٠,٠٥٣٥
سعر الصرف(Exc)	-٠,٢٤٢٩٢٢	٠,٩٣٦٣
النموذج(٢) الخاصة برصيد الحساب الجاري(ميزان المدفوعات)		
المتغيرات المستقلة	معلمات المقدرة(Cof.)	مستوى المعنوية
سعر النفط(p)	٠,١٨٧١٤٦	٠,٠٠٠٠
التضخم(Inf)	٠,٠٠٨٥٢٠-	٠,٣١٥٦
انتاج النفط(Poil)	٠,٠٠٢٦٤٥	٠,٠٠٢٠
D١	-١,٣١٥٩٤٥	٠,٦٦٤٣
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج ٩ -Eviews.		
***تم استخدام(DOLS: Dynamic OLS) للنموذج (١) خاصة بالموازنة العامة وما بالنسبة لنموذج(٢)خاصة بالميزان المدفوعات(رصيد الحساب الجاري) تم استخدام (FMOLS:Fully Modified Ordinary Least Square) والتي هي طريقة (Cointe-Cointegrating Regression)**		

تقييم النموذج الأول المقدرة الخاصة برصيد الموازنة العامة: يتبين من خلال الجدول (٤):

إن معامل سعر النفط يشير إلى أثر إيجابي (طردي) ومعنوي على رصيد الموازنة العامة ، فقد بلغت قيمة مرونة سعر النفط (١,٨٤)، أي: إن زيادة سعر النفط بنسبة (٠,١) تساهم في زيادة رصيد الموازنة العامة بنسبة (١,٨٤) وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الايرادات النفطية لتمويل النفقات العامة.

إن الناتج المحلي الاجمالي أثر إيجابياً في رصيد الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة ، حيث انه ساهم بمقدار (١,٢٣) في زيادة رصيد الموازنة العامة. وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي لان زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة النفقات العامة(الاستثمارية،التشغيلية) وبالتالي زيادة الإيرادات غير النفطية والنفطية.

أما بالنسبة لسعر الصرف العراقي فكان أثره سلبيا في رصيد الموازنة العامة، حيث إن المرونة المقدرة للسعر الصرف العراقي شكلت (-٠,٢٤)، وارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي بمقدار(١٪) يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة بنسبة (٠,٢٤) وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. لانه على الرغم من استقرار سعر الصرف الدينار العراقي نسبياً مقابل الدولار الأمريكي بعد(٢٠٠٣) الا ان هذا الاستقرار كان بفعل عمليات السوق المفتوحة و نفاذ بيع العملة التي تدار من قبل البنك المركزي العراقي لذا ان اثره سيكون سلبياً على النفقات العامة والإيرادات العامة التي كانت بالعملات الأجنبية خصوصاً الدولار الأمريكي.

تقييم النموذج الثاني المقدر الخاصة برصيد حساب الجاري، يتبين من خلال الجدول (٤):

بنسبة لسعر النفط كان ذا اثر ايجابي على رصيد حساب الجاري في العراق خلال المدة الدراسة، حيث ان المرونة مقدرة لسعر النفط شكل (٠,١٨)، أي ان التغير في نسبة سعر النفط بمقدار(١٪)يؤدي الى تحسين رصيد الحساب الجاري بنسبة(٠,١٨) وهذا يعني ان ميزان المدفوعات خصوصاً الحساب الجاري يتاثر بتغيرات سعر النفط بنسبة أقل من الموازنة العامة وهذه النتيجة تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية لان ميزان المدفوعات يشمل عدة بنود متمثلة باحتساب الرأس المال والتحويلات ...الخ وهذا الأثر تم الوصول اليه خاصة برصيد الحساب الجاري.

إن التضخم أثر سلبياً على رصيد الحساب الجاري في العراق خلال مدة الدراسة، حيث إن التضخم ساهم بمقدار (٠,٠٠٨) في ارتفاع عجز الحساب الجاري وان هذا الأثر قليل جدا لأن التضخم الداخلي قد لا يؤثر في التوازن الخارجي بشكل كبير لأن التوازن الخارجي يتاثر بالعوامل الخارجية والداخلية معاً.

ان انتاج النفط اثر ايجابا على رصيد الحساب الجاري خلال مدة الدراسة، حيث ان معامل انتاج النفط كان موجباً، وهذا يعني ان التغير في انتاج النفط بنسبة(١٪) يؤدى الى ارتفاع رصيد الحساب الجاري بمقدار(٠,٠٠٢) وهذه النتيجة تتوافق مع نظريات التجارة الدولية، وهناك علاقة طردية بين صادرات ومستوى الإنتاج.

اما بالنسبة للمتغير الوهمي(D١) الخاصة بالازمات المالية وتفشي الوباء (Covied-١٩)اثر سلبياً على رصيد ميزان المدفوعات حيث ان الازمات المالية وتفشي جائحة كورونا اثر بمقدار(-١,٣) وهذا الأثر كبير جدا مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى لأن خطورة هذه الجائحة أدى إلى إغلاق حركة الملاحة الدولية وانغلاق أغلبية القطاعات وانخفاض حاد في أسعار النفط والطلب العالمي على النفط.

٣- الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، ومصداقية لكي يعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق تم استخدام عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

أ:اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج :هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا إن أهمها هي: (R٢، Adjusted R٢، Std.Error) ، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (٥): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adjusted R٢	S.E.of regression
الموازنة العامة	٠,٩٧	٠,٩٢	٠,٦٥٦٢
رصيد الحساب الجاري(ميزان المدفوعات)	٠,٧٦	٠,٧١	٣,٧
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج Eviews- ٩.			

يتبين من الجدول (٥) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared وAdjusted R٢) مرتفعة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري لكل النماذج المقدرة (ماعدا النموذج الثاني) كان جيداً.

ب: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

من اجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض إعطاء الثقة لصانع القرار، وكذلك يمكن أن يستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإنه من الضروري أن يكون النموذج المقدر خالياً من المشاكل القياسية، او أن يتجاوزغالبية المشاكل القياسية. ويلخص الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول(٦): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	الموازنة العامة	ميزان المدفوعات	تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي-Durbin Watson	D.W= ١,١٠٢	D.W= ٠,٩٨	لا توجد المشكلة
Breusch-Godfrey Test:	Prob.F= ٠,٤٤٣٧> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٠٧> ٠,٠٥	لا* توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F= ٠,٥٢٣٠> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٢٠> ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob.J.B=٠,٠٧٩>٠,٠٥	Prob.J.B=٢,٣٦> ٠,٠٥	لاتوجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F= ٠,٥٠٦٤>٠,٠٥	Prob.F= ٠,١٤>٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	Centered VIF<٩	Centered VIF<٣	لا توجد المشكلة
المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج (Eviews٩) - ان النموذج الميزان المدفوعات كان يعاني من مشكلة ارتباط الذاتي و تم حصل المشكلة من خلال استخدام (Lag ٣)			

مـن خـلال الجـدول (٦) ومـن خـلال اسـتخدام النموذجـين (OLS – FMOLS-DOLS) والتنسـيق بينهـما، يتبـين أنـه ليـس هنـاك دليـل عـلى وجـود أي مـن المشـاكل القياسـية الجديـرة بالذكـر. واجتيـاز نمـاذج كافـة الاختبـارات الإحصائيـة (كالارتبـاط الـذاتي، والتعـدد الخطـي، والتوزيـع الطبيعـي، وعـدم تجانـس التبايـن، والتشـخيص) دليـل عـلى حسـن اسـتخدامها (النـماذج).

ج: اختبار استقرارية النماذج (CUSUM of Squares Test):

بعـد تقديـر النـماذج بطريقـة(FMOLS,DOLS) ، فـإن الخطـوة التاليـة هـي اختبـار الاسـتقرار الهيـكلي لمعامـلات الأجـل الطويـل والقصـير، ولـكي يتحقـق ذلـك يتـم الاعتـماد عـلى اختبـار مجمـوع المربـع التراكمـي للبواقـي المتابـع (CUSUM of Squares Test)، ووفقـاً لهـذا الاختبـار يتحقـق الاسـتقرار الهيـكلي إذا وقـع الرسـم البيـاني بـين الحـدود الحرجـة بمسـتوى (٥٪) الـذي يؤكـد أن متغـيرات الدراسـة سـاكنة، والشـكل (٣) يترجم سـكون المعلـمات للنموذج الـذي يـؤشر السـكون بـين المتغـيرات الظاهـرة المدروسـة، لأن جميعهـا واقعـة في حـدود الثقـة خـلال مـدة الدراسـة.

الشكل (٣) اختبار الاستقرارية للنماذج

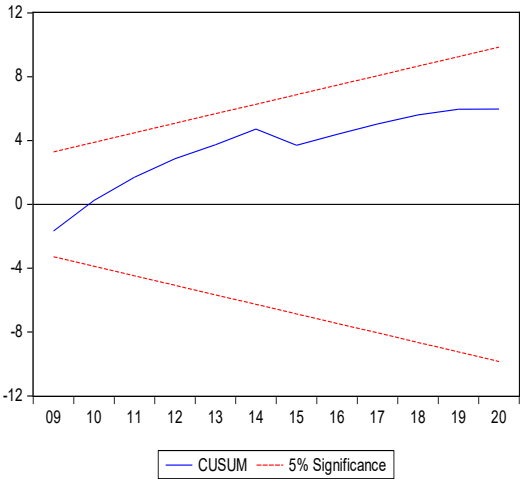

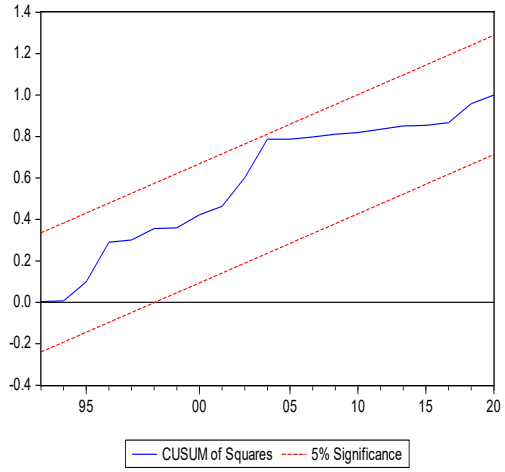

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج(Eviews9).

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق من التحليل نستنتج ما يأتي

ان ظـروف الاقتصاديـة التـي مـرت بهـا العـراق خـلال فـترة التسـعينيات مـن القـرن العشريـن أثـرت عـلى حالـة الموازنـة العامـة وميـزان المدفوعـات ، أمـا حالـة الفائـض للموازنـة العامـة و ميـزان المدفوعـات في العـراق بعـد سـنة(٢٠٠٣) لا يرجـع الى زيـادة مصـادر الإيـرادات العامـة و ترشـيد النفقـات العامـة، او زيـادة صـادرات غـير نفطيـة انمـا ترتبـط مبـاشرا بالايـرادات النفطيـة والانتـاج النفطـي في العـراق، ولا يظهـر اثـر التقلبـات في أسـعار النفـط بصـورة واضحـة في الاقتصـاد العراقـي، لان مـع أي تغـير في الأسـعار العالميـة للنفـط يتغـير كل مـن (الصـادرات النفطيـة والإنتـاج النفطـي).

ان الوضـع النهـائي لميـزان المدفوعـات العراقـي يتحـدد بكميـة الصـادرات مـن النفـط الخـام وأسـعاره في السـوق العالميـة، وبالتـالي فـإن العجـز أو الفائـض في الميـزان الـكلي يتحـدد بالوضـع النهـائي للحسـاب الجـاري وعـلى وجـه التحديـد في

الميـزان التجـاري لـذا تـم اسـتخدام رصيـد الحسـاب الجـاري.

يتبـين مـن نتائـج الاختبـارات القياسـية الخاصـة باختبـارات الإسـتقرارية بيانـات للسلاسـل الزمنيـة بأنهـا كانـت مسـتقرة لجميـع متغـيرات الدراسـة الحاليـة خـلال المـدة(١٩٩٠-٢٠٢١) وذلـك بأخـذ الفـرق الأول لبعضهـا.

يتبـين مـن خـلال التحليـل القيـاسي أن معامـل سـعر النفـط يشـير إلى أثـر إيجـابي (طـردي) ومعنـوي عـلى رصيـد الموازنـة العامـة ، فقـد بلغـت قيمـة مرونـة سـعر النفـط (١,٨٤)، أي: إن زيـادة سـعر النفـط بنسـبة (٠,١) تسـاهم في زيـادة رصيـد الموازنـة العامـة بنسـبة (١,٨٤) وهـذه النتيجـة تتفـق مـع الواقـع الاقتصـاد العراقـي التـي تعتمـد عـلى الايـرات النفطيـة لتمويـل النفقـات العامـة.

اظهـرت النتائـج القياسـية ان تغـير سـعر النفـط كان ذا اثـر ايجـابي عـلى رصيـد الحسـاب الجـاري في العـراق خـلال مـدة الدراسـة، أي ان التغـير في نسـبة سـعر النفـط بمقدار(١٪)يـؤدي الى تحسـين رصيـد الحسـاب الجـاري بنسـبة(٠,١٨) وهـو مـا يثبـت صحـة فرضيـة البحـث، وهـذا يعنـي ان ميـزان المدفوعـات خصوصـاً الحسـاب الجـاري يتاثـر بتغـيرات سـعر النفـط بنسـبة أقـل مـن الموازنـة العامـة وهـذه النتيجـة تتفـق مـع منطـق النظريـة الاقتصاديـة لأن ميـزان المدفوعـات يشـمل عـدة بنـود كحسـاب رأس المـال والتحويـلات ...الـخ وهـذا الأثـر الـذي تـم الوصـول اليـه خاصـة بالرصيـد حسـاب الجـاري.

امـا بالنسـبة للمتغـير الوهمـي الخاصـة بالازمـات الماليـة وتفـشي الوبـاء (Covied-١٩)اثـر سـلبياً عـلى رصيـد ميـزان المدفوعـات، حيـث إن الازمـات الماليـة وتفـشي جائحـة كورونـا ويرجـع السـبب في ذلـك الى خطـورة هـذه الجائحـة التـي اثـرت سـلبياً في حركـة الملاحـة الدوليـة وانغـلاق اغلبيـة القطاعـات و الانخفـاض الحـاد في أسـعار النفـط والطلـب العالمـي عـلى النفـط.

المقترحات:

في ضـوء النتائـج التـي توصـل إليهـا البحـث يمكـن الخـروج بمجموعـة مـن المقترحـات المتعلقـة بموضـوع البحـث نوجزهـا فيـما يـأتي:

العمـل عـلى وضـع خطـة واضحـة المعـالم هدفهـا تقليـل الاعتـماد عـلى إيـرادات النفـط الخـام، بتحديـد سـقف زمنـي تتسـم بالمرونـة لـكي تتأقلـم مـع المتغـيرات الاقتصاديـة والسياسـية .

عندمـا ترتفـع أسـعار النفـط، يجـب اسـتغلال الفوائـد الماليـة المتحققـة مـن خـلال توجيـه السياسـة الماليـة لتشـجيع الصـادرات خـارج قطـاع النفـط ودعـم قطاعـي الزراعـة والصناعـة وقطـاع السـياحة.

ضرورة اعتـماد سياسـة ماليـة تعمـل عـلى تنويـع هيـكل الايـرادات العامـة بهـدف حمايـة الاقتصـاد والموازنـة العامـة مـن التقلبـات الكبـيرة والمفاجئـة في الايـرادات النفطيـة تمهيـدا للخـروج مـن النمـط الريعـي وتوجيـه السياسـة الماليـة لزيـادة الانفـاق الاسـتثماري الموجـه لتوسـيع القـدرات الانتاجيـة والبنـى الأساسـية.

مـن الافضـل للحكومـة العراقيـة أن تسـتفيد مـن انخفـاض سـعر الـصرف لتحفيـز القـدرة التنافسـية للمنتجـات الوطنيـة، وبالتـالي الرفـع مـن حجـم الصـادرات إلى الخـارج وتقليـل الـواردات مـن الخـارج. وإذا انخفضـت الـواردات وتضاعفـت الصـادرات بدرجـة كافيـة، فـإن ذلـك يعيـد الميـزان التجـاري إلى حالـة التـوازن.

مـن الأفضـل انشـاء صنـدوق سـيادي، للتعويـض عـن فشـل سياسـات الحكومـات المتعاقبـة في ادارة الفوائـض الكبيـرة التـي تحققـت نتيجـة ارتفـاع اسـعار النفـط، والتـي كان مـن الممكـن ان تسـهم في بنـاء الاقتصـاد وتنميتهـا.

العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإجراء تسهيلات وضمانات للمستثمرين الأجانب في حدود المعقول ،وخصوصاً في القطاعات التي تتوفر لها المواد الأولية في العراق، كصناعة البتروكيمياويات وغيرها.

The Impact of Oil Price Change on the Public Budget and Balance of Payments in Iraq During the Period (19902021-)

Abstract

Iraq is one of those countries that relies heavily on oil income to mobilize funds and maintain external balance. Oil's increase or fall has a direct impact on Iraq's public budget and balance of payments, as well as the country's development. This study intends to explain how to calculate the impact of changing oil prices on Iraq's Public budget and balance of payments over time (19902021-). The research relied on a descriptive and analytical methodology based on time series data, as well as the employment of (FMOLS, DOLS) and (OLS) approaches, to achieve this purpose. Finally, the study came to several conclusions, including: Despite the wars and political and security instability, oil prices had a positive impact on both the general budget and the balance of payments in Iraq, as the rise in oil prices contributed positively to the general budget and balance of payments during the period (1990202-), and as a result, Iraq needs to work on economic diversification and diversify its sources of revenue.

Key words: Oil Price, Public budget, balance of payments, Iraq.

کاریگەری گۆڕانکاری نرخی نەوت لەسەر بودجەی گشتی وتەرازووی پێدان لە عیراقدا لە ماوەی(١٩٩٠-٢٠٢١)

پوختە

دەوڵەتی عێراق یەکێکە لەو دەوڵەتانەی کە بەشێوەیەکی سەرەکی پشت بە داهاتی نەوت دەبەستێت بۆ پرکردنەوەی وبەدەستهێنانی سەرچاوە داراییەکان و دەستەبەربوونی هاوسنگی دەرەکی، هەر لەبەر ئەمە نزم بوونەوە یان بەرزبونەوەی نرخی نەوت کاریگەری راستەوخۆی هەیە لەسەر بودجەی گشتی و تەرازوی پێداوەکان و هەروەها کاریگەی هەیە لەسەر پرۆسەی پەرەسەندن لە عێراقدا. ئامانجی ئەم توێژینەوە بریتیە لە پیوانەکردنی گۆڕانکاری لە نرخی نەوتدا وەدەرخستنی کاریگەری لەسەر بودجەی گشتی و تەرازوی پێداوەکان لە عیراق لە ماوەی(١٩٩٠-٢٠٢١). بۆ گەشتن بەم ئامانجە توێژینەوەکە پشت بەستووە بەرێبازی وینای و شیکاری بە پشت بەست بە داتا سالانە وە بە بەکارهێنانی ریگاکانی (FMOLS, DOLS,OLS).لە

کۆتایدا توێژینەوەکە گەشتووە بە کۆمەڵێك دەرئەنجام گرنگترینیان: سەرەڕای بونی جەنگ ونائارامی سیاسي و ئاسایش لە عیراقدا بەلام نرخی نەوت رۆڵیکی کارای هەبووە لەسەر بودجەی گشتی و تەرازوی پیداوەکان لە عیراق لە ماوەی(۱۹۹۰-۲۰۲۱)» پیشتبەستن بە دەرئەنجامەکان پێویستە کار لەسەر هەمەچەشنبوونی ئابووری عێراق بکرێن لەریگەی هەمەچەشنبوونی سەرچەوەکانی داهاتی گشتی ئەمەش بەمەستی دەستەبەربوونی پەرەسەندنێکی بەردەوام لە عێراقدا.

کلیلە ووشەکان: نرخی نەوت بودجەی گشتی ,تەرازوی پیداوەکان, عیراق

المصادر باللغة العربية:

أولا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. سلمى، دوحة، ٢٠١٥، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها «دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتواره، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

٢. عبدالـلاوي ، الطيب، عبدالرحمن بن عبدالله، علي طهراوي، ٢٠١٧، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

ثانيا: المجلات العلمية

آل طعمة، حيدر حسين و عطشان، هاني مالك، ٢٠١٧، النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصادات الريعية «العراق حالة دراسية»، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادراة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، المجلد(٩)، العدد(٢٠).

البصام، سهام حسين و الشريدة ، سميرة فوزي شهاب ،٢٠١٣، مخاطرواشكاليات انخفاض اسعارالنفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية» دراسة تحليلية» ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد (٣٦).

جليل ، حمدية عادل وحمدون، خالد حمادي، دور السياسات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٨)، ٢٠٢١، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد(١٧)، العدد(٥٥).

حسين، عبدالرزاق حمد ومحيميد، حمود سعد، ٢٠١٨، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٦)/ العراق انموذجا ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد(٣)، العدد(٤٣).

الدليمي، طاهر كاظم جواد والدليمي، علي احمد درج، ٢٠١٨، أثر التغيرات في اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد (١٠)، العدد (٢١).

زغاشو، مريم وكرماني، هدى ،٢٠١٩، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها، مجلة دفاتر الاقتصادية ، جامعة قسنطينة وجامعة الجزائر ، المجلد(١٠)، العدد(٢).

شهيب ،رشا خالد، اسراء عبد فرحان، شيماء فاضل محمد، ٢٠٢٠، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام منهجية (Engle-Granger)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، المجلد(١٦)، العدد(٤٥).

شهيب، رشا خالد، ٢٠١٩، قياس اثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، كلية الادراة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد(١١)، العدد(٤٤).

الضامن، خطاب عمران صالح، ٢٠١٦، تقلبات أسعارالنفط الخام وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٤)، مجلة جامعة الكركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الكتاب الجامعة، جامعة الكركوك، المجلد(٦)، العدد(٢).

عايدة ، لياس و نورالدين، محرز، ٢٠٢١، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية بإستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، مجلة البشائر الاقتصادية، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية ،جامعة محمد الشريف مساعدية،المجلد(٧)، الرقم(٢).

عطشان، هاني مالك، ٢٠١٧، النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصادات الريعية (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة االانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد(٩)، العدد(٢٠).

علاوي، سيماء محسن، ٢٠١٩ ، انخفاض اسعار النفط العاملية واثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد(١٧).

علي ،محمد ابراهيم، ليث صلاح مسعود، رؤي حسين عبدالحسين، ٢٠١٦، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد(٤٩).

كريم،هه وار عثمان و فرج، ماردين محسوم، ٢٠١٩، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة جامعة كرميان، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، المجلد(٦)، العدد(٤).

كيطان، حسين علي، ٢٠١٨، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)، مجلة كلية الكوت الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد(٢)، العدد(٢).

لفتة، كرار يونس و ابادي، مصطفى كاظمي نجف، ٢٠٢٠، اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة(٢٠٠٨-٢٠١٨)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مركز بحوث الحوزة والجامعة ، جامعة المصطفى، ايران، المجلد(١٠)، العدد(٣).

البنك المركزي العراقي،تقارير السنوية للسنوات محتلفة(٢٠٠٣-٢٠٢٠). و وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،جهاز الإحصاء لسنوات متفرقة.

المصادر باللغة الانجليزية:

Adedokun, A. (2018). The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Nigeria (with exogeneity restrictions). Future Business Journal, 4(2), 219.232-

FARAJ, M. M., & SAEED, S. J. H. (2021). MEASUREMENT AND ANALYSIS THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON THE ECONOMIC STABILITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (19902019-) USING THE MAGIC SQUARE OF KALDOR وJournal of Duhok University, 24(1), 91112-. https://doi.org/10.26682/hjuod.2021.24.1.6

Henriques, I., & Sadorsky, P. (2008). Oil prices and the stock prices of alternative energy companies. Energy Economics, 30(3),998.1010-

https://www.indexmundi.com/iraq/

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/335.htm

Okiemy, M., & Mbongo, K. G. (2021). Effects of the Oil Shocks, Interest Rate, and Current Account Balance on the Sovereign Debt of CEMAC Member Countries. Modern Economy, 12(01), 194.

Qwader, A. (2018). Impact of Oil Price Changes on Certain Budget Variables, Government and Tax Revenues, External Grants, and Government Expenditures in Jordan. International Journal of Economics and Finance, 10(7), 150.

Sakanko, M. A., Obilikwu, J., & David, J. (2019). Oil Price Volatility and Balance of Payments (BOP): Evidence of Nigeria. Bingham Journal of Economics and Allied Studies (BJEAS), 2(3), 6982-.

World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(19902018-), World Bank Publications, Washington,USA.https://data.worldbank.org/country/iraq